

أوسلو، 5 نيسان 2024

مبادرات دبلوماسية لتشغيل حدود رفح وفقا للقانون الدولي

لضمان وصول آمن ومنتوق للسكان في غزة إلى الغذاء والدواء والماء، يجب فتح الحدود البرية لغزة. معبر رفح هو أحد ست نقاط تفتيش بين غزة والعالم الخارجي والنقطة الوحيدة التي لا تحدها إسرائيل.

الوضع الحالي غير مقبول على الإطلاق. يموت الناس في غزة بسبب نقص الدواء والغذاء والمياه النظيفة، مع 70 في المئة من السكان يعانون من الجوع.

يجب أن يكون معبر رفح قادرًا على العمل بشكل طبيعي دون تحكّم من القوات الإسرائيلية المحتلة. في 15 نوفمبر 2005، تم توقيع اتفاقية حول حدود رفح بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية والمصرية، بمشاركة الاتحاد الأوروبي كمرقب/طرف ثالث. كانت هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عام وتلاها بروتوكولات للتعاون الأمني عند حدود رفح من خلال مختلف الخدمات والمنظمات الأمنية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر. وافق الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل على مراقبة عمل السلطات الفلسطينية في هذا المعبر الحدودي.

معبر رفح ضروري لسكان غزة، ولكنه لم يعمل بشكل مرضٍ أبدًا، والجانب المصري يفرض ضغوطًا إضافية على الفلسطينيين.

بدون وظيفة طبيعية وفعالة لحدود رفح، ستكون هناك أزمة في غزة سواء لاستيراد السلع أو حرية حركة الأفراد. لا يمكن للمرافق أو الإسقاطات الجوية أن تحل محل الحاجة إلى عبور حدود فعالة على اليابسة.

نبحث عن مساعدة من النرويج للتفاوض على حل. الاتفاقية السابقة حيث كان الاتحاد الأوروبي مراقبًا تمثل فرصة لاختراق. يمكن للمراقبين الأوروبيين وضع الأسس لإعادة فتح رفح.

يجب أن يكون الهدف هو أن تكون السلطات المصرية قادرة على منح الإذن بالسماح بالمساعدات الإنسانية دون موافقة إسرائيل. يمكن تسليم التحكّم للمراقبين الدوليين. يمكن لدول الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا وبلجيكا وأيرلندا وغيرها دعم مثل هذه المبادرة، سواء سياسيًا أو تشغيليًا.

إسرائيل تستخدم الجوع كسلاح. لم يكن من قبل هناك عدد كبير من الناس في منطقة ما مهددون بالجوع. نحث النرويج على اتخاذ مبادرة لضمان عبور فعال للحدود في رفح.